تقديـــــــم
م/ أحمد السويحلي

عرض بعنوان"الحكم المحلي، التشارك في السلطـــة من أجل تحقيق التوازن وتأسيس الدولة الحديثة"

تاريـــخ العـــرض
2025/06/21

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الحكـــم المحلـــي

التشارك في السلطة من أجل تحقيق التوازن وتأسيس الدولة الحديثة

إعداد / م. أحمد حمدي السويحلي

يونيو/ 2025

محتوات العرض

- تعريف الحكم المحلي.
- الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي
- لماذا نطرح هذا النظام اليوم؟
- لماذا نحتاج إلى حكم محلي فعّال؟
- لماذا نحتاج إلى نظام يتناسب مع ليبيا؟
- ما الذي يمنع تطبيق هذا النظام اليوم؟
- الحكم المحلي - شراكة لا تبعية
- الحكم المحلي نظام قادر على حل أزمات استعصى عليها المركز
- معالم النظام المقترح للحكم المحلي في ليبيا
- الفوائد الاستراتيجية لنظام الحكم المحلي
- مصادر الإيرادات المحلية والمركزية
- مرتكزات التنفيذ
- الهيكل الإداري
- الحكومة الرشيدة
- الخلاصة

المقدمـــــــة

في هذه المحاضرة، نناقش واحدًا من أهم المفاتيح المؤسِّسة لدولة حديثة مستقرة، وهو نظام الحكم المحلي، الذي يُعد الأداة الأهم لتحقيق التوازن الوطني، وترسيخ الشراكة بين مكونات المجتمع الليبي، وضمان عدالة تنموية بين المناطق.

تعريف الحكم المحلي

الحكم المحلي هو نظام إداري وسياسي يمنح سلطات تشريعية وتنفيذية للمقاطعات، لتمكينها من إدارة شؤونها محليًا ضمن إطار الدولة، بما يعزز المشاركة والتنمية المتوازنة.

نظام الحكم المحلي مقارنة بالإدارة المحلية

العنصر	الحكم المحلي	الإدارة المحلية
التعريف	نظام حكم يقوم على توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات محلية ذات صلاحيات أصيلة.	نظام إداري يقوم على تفويض السلطة من الحكومة المركزية إلى وحدات إدارية محلية لتنفيذ السياسات.
المرجعية	تستمد شرعيتها من الدستور أو القانون الأساسي مباشرة.	خاضعة بالكامل للسلطة المركزية.
السلطات	تنفيذية وتشريعية.	تنفيذية فقط تطبيق سياسات المركز
المالية	تضع ميزانيتها وفق القانون المحلي.	الميزانية تحددها الحكومة المركزية.
إصدار القوانين	تملك سلطة إصدار قوانين محلية ضمن حدود اختصاصها.	لا تملك صلاحية تشريعية.
العلاقة مع المركز	علاقة شراكة أفقية.	علاقة تبعية عمودية.
المرونة والاستجابة	أسرع في التفاعل مع الواقع المحلي.	بطيئة في تلبية حاجات السكان.
المساءلة	للمجتمع المحلي أولًا، ثم للمركز.	للمركز فقط.
الاستقرار	أكثر استقرارًا بحكم الاستقلالية.	عرضة لتغييرات الحكومة.

نظام الحكم المحلي مقارنة بالإدارة المحلية

- صلاحيات دستورية أصيلة للمناطق.
- مرونة تشريعية محلية (تعليم، صحة، استثمار).
- توازن عادل بين المركز والمناطق على عكس الإدارة المحلية الخاضعة للمركز.
- المشاركة الواسعة في التشريع والتنفيذ.
- قرب أدوات التشريع والقرار والخدمات.

لماذا نطرح هذا النظام اليوم؟

- منذ عام 1963، شهدت ليبيا مركزية مفرطة في القرار والسلطة.
- تجربة عدة قوانين للإدارة المحلية على مدار 62 سنة دون فاعلية حقيقية.
- النتائج فساد، تضخم إداري، شعور متفاقم بالتهميش، صراعات مسلحة.
- الفشل في ضمان الفرص السياسية والاقتصادية.
- دعم الانتخابات القريبة على قاعدة دستورية واضحة.
- الحكم المحلي كمسار للانتقال إلى الاستقرار والدولة الحديثة.

لماذا نحتاج إلى حكم محلي فعّال؟

- التركيز للقرار السياسي والمالي والاقتصادي والإداري في المركز **أدى إلى:**
  - تفاوت في التنمية المتوازنة مكانيا والمستدامة.
  - تفاوت في مستوى الخدمات.
  - الفساد المالي والاداري.
  - صراع مسلح للسيطرة على القرار السياسي والمالي والاقتصادي.
  - انعدام ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

لماذا نحتاج إلى حكم محلي فعّال؟

- النتيجة: واقع هش سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.
- تفكيك محركات الصراع.
- استقرار سياسي ووحدة الدولة.
- تمويل محلي فعال، وتنمية محلية مستدامة.
- تعزيز دور القطاع الخاص.
- المصالحة المجتمعية.

لماذا نحتاج إلى نظام يتناسب مع ليبيا؟

- ليبيا دولة مساحتها كبيرة نسبياً وعدد سكانها صغير نسبياً والكثافة السكانية منخفضة مما يجعل النظام المركزي غير ملائم لها.
- التنوع الثقافي والاجتماعي والتباعد في المساحات بين المناطق.
- الحكم المحلي يتيح لكل منطقة التركيز على نقاط قوتها وفرصها التنموية وتسخير العوامل الثقافية والاجتماعية لمصلحة النمو والتطور المستدام.

ما الذي يمنع تطبيق هذا النظام اليوم؟

- رغم وضوح الحاجة لنظام الحكم المحلي، إلا أن هناك عدة معوقات سياسية واقتصادية حالت دون اعتماده حتى الآن، أبرزها:
- الممانعة السياسية من النخب المركزية: القوى المسيطرة على القرار السياسي تخشى فقدان نفوذها في حال توزيع السلطة، وتُفضّل الإبقاء على المركزية كأداة للتحكم.
- التخويف من الفوضى أو الانفصال: يتم الترويج لفكرة أن اعتماد الحكم المحلي بسلطة تشريعية وتنفيذية سيؤدي إلى التقسيم أو الفوضى، في حين أن نظامًا منظمًا قائمًا على قواعد دستورية هو ما يعزز وحدة الدولة ويمنع الانقسام

مزايا الحكم المحلي - شراكة لا تبعية

- نقل فعلي للسلطة إلى المقاطعات، لا مجرد تفويض إداري.
- مقاطعة ذات صلاحيات فعلية.
- إصدار قوانين محلية لتطوير الموارد الطبيعية والبشرية المحلية.
- صلاحيات تشريعية وتنفيذية تشمل التعليم، الصحة وغيرها.
- توجيه الموارد المالية للأولويات المحلية.

مزايا الحكم المحلي ـ شراكة لا تبعية

- توسيع المشاركة السياسية.
- تفكيك الصراع على المركز.
- تعزيز المواطنة والانتماء.
- منع تغوّل المركز والتشارك في السلطة بين المواطنين.

الحكم المحلي نظام قادر على حل أزمات استعصى عليها المركز

- معالجة مباشرة لقضايا لم ولن يستطيع المركز حلها.
  - انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة.
  - الفساد المالي والإداري.
  - المصالحة الوطنية.
  - التكدس الوظيفي والبطالة المقنّعة.

القوانين المنظمة للإدارة المحلية (تسلسل زمني)

- قانون رقم (8) لسنة 1964
- قانون رقم (9) لسنة 1967
- قانون رقم (62) لسنة 1970
- قانون رقم (130) لسنة 1972
- قانون رقم (13) لسنة 1981
- قانون رقم (13) لسنة 1990
- قانون رقم (1) لسنة 2005
- قانون رقم (59) لسنة 2012
- قانون رقم (9) لسنة 2013 تعديل للقانون (59)

التطور التاريخي لأشكال الحكم الإداري المحلي منذ الاستقلال

الفترة	التقسيمات الرئيسية	التقسيمات الفرعية
1974-1963	محافظات 10	**فروع بلدية ومحلات**
1991-1975	بلديات بتقسيمات متغيّرة (46-44-25-24-13-7)	**فروع بلدية ومحلات**
1994-1992	1455مؤتمرات شعبية (كومونات) بعدد	
1997-1995	منطقة 13	**مؤتمر شعبي 351**
2005-1998	شعبيات(33-27-23)	**مؤتمر شعبي 450**
2011-2006	حكومة مركزية	**لجان شعبية بالمؤتمرات**
2025-2012	بشأن الإدارة المحلية على 2012 لسنة 59 صدر القانون أساس محافظات ولم تنشأ بعد	**بلدية 145**

معالم النظام المقترح للحكم المحلي في ليبيا

- استفتاء شعبي داخل الأقاليم الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان) لتحديد بدائل على أسس علمية رصينة للتوزيع المناسب (3، 13، غيرها).
- مجالس تشريعية محلية منتخبة بصلاحيات دستورية.
- توزيع عادل للموارد النفطية(ثلثين) للمقاطعات و (ثلث) للمركز.
- مجالس تشريعية محلية تُشرّع وتُراقب.
- نقل الاختصاصات باستثناء:
  - الدفاع، السياسة الخارجية، الاقتصاد الكلي، العدالة.

الفوائد الاستراتيجية لنظام الحكم المحلي

- إنهاء التهميش وتعزيز الانتماء.
- منع مشاريع الانفصال.
- تحسين الخدمات والمراقبة.
- تحفيز استثمار الموارد المحلية.
- خلق تنافس إيجابي بين المقاطعات.
- الاستفادة المتبادلة من الدروس والتجارب بين المقاطعات.

مصادر الإيرادات المحلية والمركزية

- عوائد استثمار الموارد الطبيعية بداخل المقاطعة يعود عليها.
- عوائد النفط والغاز تُوزع (بعد استقطاع المصاريف الخاصة بالاستخراج).
  - نسبة للمقاطعة التي يستخرج منها (بما في ذلك مناطق التكرير والتصنيع والتصدير).
  - نسبة توزع وفقاً لمعياري السكان والمساحة.
  - نسبة للمركز للقيام بواجباته.
- عوائد الأصول الوطنية الواقعة في المقاطعات (المطارات والموانئ والمصانع وغيرها) تكون نسبة للمقاطعة الواقع بها الأصل والباقي يوزع على باقي المقاطعات وفق معياريي السكان والمساحة.
- الضرائب والرسوم الجمركية نسبة للمقاطعة ونسبة للمركز.
- رسوم الخدمات بالكامل للمقاطعة وتقررها كل مقاطعة على حدى.

مرتكزات التنفيذ

- إعادة بناء السلطة على أساس دستوري.
- تدرّج انتخابي: محلي ثم وطني (البناء من أسفل إلى أعلى).
- برنامج شامل لإعادة هيكلة الاقتصاد يؤسس على دور أساسي للقطاع الخاص في التنفيذ ودور الدولة في التنظيم والتشريع والمتابعة والتقويم.

مقترح الهيكل الإداري للدولة

المستوى الإداري	المكونات
الرئاسة	الرئيس نائب الرئيس
مجلس الأمة	مجلس الشيوخ مجلس النواب
الحكومة المركزية	رئيس الوزراء مجلس وزراء (للمهام الرئيسية للحكومة المركزية)
المقاطعات	مجلس تشريعي مجلس تنفيذي
البلدية	عميد البلدية مجلس بلدي
الفرع البلدي /المحلة	إدارات تنفيذية مخاتير المحلات

الحوكمة الرشيدة

- رقابة مالية وإدارية شفافة (المجلس التشريعي المحلي + الرقابة المحلية + جهات التنظيم المركزي)
- مساءلة ومحاسبة محلية ومراقبة مركزية ومتابعة حسب معايير تقديم الخدمات.
- التوظيف الأمثل للموارد المالية ومكافحة الفساد.

الخلاصـــــة

- نظام الحكم المحلي هو الترجمة العملية لدولة المواطنة المتساوية والعدالة في إدارة الموارد الوطنية.
- هو وسيلة لإنهاء الفوضى، وترسيخ مشاركة المواطنين في الحكم والسلطة والمسؤولية، ويقود إلى:
  - دستور توافقي.
  - انتخابات حقيقية.
  - دولة موحدة بلا تهميش.
  - بناء متين من الأسفل إلى الأعلى.

شكرا لاستماعكم